

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والسبعون

الجلسة ٨٧٠٠

الجمعة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيد دانغ	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوتسويرفا
	تونس	السيد البعتي
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد جانغ جون
	فرنسا	السيدة غيغين
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كرافت

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

2000804 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقتين S/2020/24 وS/2020/25، وكل منها يتضمن نص مشروع قرار.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروعي القرارين المعروضين عليه.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): يود الاتحاد الروسي أن يقترح تعديلا شفويا للفقرة ٦ من مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/24. نقترح أن تُحذف من النص الحالي العبارة

(تكلم بالإنكليزية)

”ووفقا للمبادئ الإنسانية المتمثلة في الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال“

ويستعاض عنها بالعبارة التالية:

”ووفقا للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦“.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي بهذا البيان باسم ألمانيا وبلجيكا، القائمتين على صياغة الوثائق المتعلقة بالشأن الإنساني.

لا يزال ملايين السوريين بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وجميعنا يعرف الأرقام–١١ مليون سوري يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وهذه هي الاحتياجات الأساسية والملحة: الغذاء والماء والمأوى والمساعدة الطبية والرعاية. ومنذ عام ٢٠١٤، كانت العمليات عبر الحدود بمثابة شريان حياة حقيقي للشعب السوري. ولا تزال الآلية تسمح للأمم المتحدة وشركائها المنفذين بضمان تقديم المساعدة المنقذة للحياة التي تصل إلى حوالي ٤ ملايين سوري.

ومنذ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بذل المشاركون في الصياغة الإنسانية قصارى جهدهم للتوصل إلى اتفاق بشأن مشروع قرار لتجديد الآلية. وقد فعلنا ذلك بحسن نية وبطريقة شاملة للجميع وشفافة، بالتشاور مع جميع أعضاء المجلس وكذلك مع البلدان المجاورة. لقد تابعنا العمل على ضرورة إنسانية واضحة. إنه مصير الأربعة ملايين شخص الذي كان دافعنا الوحيد.

وكما تبين بوضوح من التصويت في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ (انظر S/PV.8697)، كانت الانقسامات بين مختلف أعضاء المجلس عميقة. وقد واصلنا منذ ذلك الحين العمل مع كل الأطراف بهدف الارتقاء بمستوى ذلك العمل. توجد ثلاثة معابر في صميم هذه الولاية؛ وهي بيت القصيد من منظور إنساني. ومع ذلك، جرى التوضيح مرارا وتكرارا، أن ولاية تشمل جميع المعابر الثلاثة أمر غير مقبول لجميع الأعضاء. وقدمت نقطة عبور اليعقوبية الواقعة في شمال شرق سوريا مساعدات طبية إلى ١,٤ مليون شخص. واليوم، ليس هناك بديل عملي لنقطة العبور تلك.

ونعرب عن أسفنا العميق لعدم تمكننا من التوصل إلى اتفاق للحفاظ على نقطة العبور تلك التي تعتبرها الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني أساسية للعمل. ويطلب النص الذي

قدمناه إلى الأمين العام أن ينظر في بدائل أخرى بحلول نهاية شباط/فبراير لضمان توفير المساعدة الإنسانية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك في الشمال الشرقي منها.

واليوم تنتهي مدة الولاية الحالية. ويعتمد ٢,٧ مليون شخص اعتمادا تاما على هذه الآلية في الجزء الشمال الغربي حيث يستمر التصعيد العسكري. ولذلك، يقترح المشاركون في الصياغة الآن نصا يسمح باستمرار وصول المساعدة الإنسانية إلى الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. ونشكر جميع الوفود التي أسهمت بصورة بناءة وفعالة في النص.

غير أن التعديل الذي اقترحه الاتحاد الروسي شفويا غير مقبول لأنه يتعارض مع نظام الآلية العابرة للحدود بحد ذاته، علاوة على كونه استثناء من المبادئ التي ذكرها ممثل الاتحاد الروسي. وهذا النظام مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى. ونحن بحاجة إلى الحفاظ عليه. ونطلب إلى المجلس الآن أن يوافق على مشروع القرار بصيغته التي قدمها المشاركون في الصياغة وأن يصوت مؤيدا له.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تنص المادة ٣٦ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، في جملة أمور، على ما يلي:

”عندما يضيف أي تعديل إلى نص التماس أو مشروع قرار أو يحذف منه، ينبغي التصويت على ذلك التعديل أولا“.

وعليه، سأطرح التعديل الشفوي المقترح للتصويت أولا.

وأطرح للتصويت الآن التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الصين، فييت نام

المعارضون:

إستونيا، ألمانيا، بلجيكا، الجمهورية الدومينيكية، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الممتنعون عن التصويت:

إندونيسيا، تونس، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، النيجر

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل التعديل الشفوي المقترح على ثلاثة أصوات مؤيدة، مقابل سبعة أصوات وامتناع خمسة أعضاء عن التصويت. لم يقر جدول الأعمال المؤقت نظرا لعدم حصوله على عدد الأصوات المطلوبة.

أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/24 والذي قدمته بلجيكا وألمانيا.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إستونيا، ألمانيا، إندونيسيا، بلجيكا، تونس، الجمهورية الدومينيكية، جنوب أفريقيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، فرنسا، فييت نام، النيجر

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون:

الاتحاد الروسي، الصين، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): حظي مشروع القرار بتأييد ١١ عضوا دون معارضة، مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): من الضروري تجديد آلية المساعدة الإنسانية عبر الحدود لسوريا اليوم وهو الموعد الذي كان مقررا لانتهاء صلاحيتها. وتعرب فرنسا عن أسفها العميق لتخفيض القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) الذي اتخذناه للتو، نطاق ومدة عملياتها من أربع نقاط عبور إلى نقطتين فقط ومن ١٢ شهرا إلى ٦ أشهر فقط.

وقد أكد الأمين العام ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الإنسانية وبلدان المنطقة مرارا وتكرارا أنه لا يوجد اليوم بديل لهذه الآلية التي تعتمد عليها حياة ٤ ملايين سوري. لماذا؟ لأن النظام السوري ما زال يستخدم المساعدات للسكان المحتاجين لخدمة أغراض سياسية في تحد للقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية، وذلك عن طريق منح تصريح واحد فقط في كل مرة وكذلك باختيار المستفيدين وتحويل المساعدة من المستفيدين منها. ولم تتغير هذه الممارسات في الأشهر الأخيرة.

وينبغي أن نذكر أيضا أن تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود يوميا تمكن من توفير مساعدات حيوية إلى ٢,٧ مليون شخص في الشمال الغربي و ١,٣ مليون شخص في شمال شرق سوريا. وبدون تلك المساعدة سيعتمد الملايين من أولئك السكان اعتمادا كليا على نظام دمشق بدلا من الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإنسانية، وسيجدون أنفسهم تحت رحمته.

ولا مجال لأي غموض في حقيقة أن الآلية التي جددناها للتو لا يمكن أن تعتمد بأي حال من الأحوال على موافقة النظام السوري. وتلك هي علة وجود هذه القرارات الملزمة التي ما فتئ مجلسنا يتخذها منذ عام ٢٠١٤ ولا يزال يفعل حتى يومنا هذا. وشاركت فرنسا بحسن نية وعزم في المفاوضات التي أجراها المشاركون في الصياغة، الذين أثني على جهودهم واستعدادهم لإيجاد حلول توفيقية ذكية. وتواصلنا بلا كلل وعلى نحو عملي مع جميع أصحاب المصلحة للحفاظ على الآلية بجميع مكوناتها.

ونأسف بشدة لعدم تمكننا من الحفاظ على معبر اليعقوبية. وتكتسي نقطة العبور هذه أهمية حاسمة لأنها تمكن من نقل ٤٠ في المائة من الأدوية إلى الجزء الشمال الشرقي – وهي أدوية لا يمكن إيصالها إلى تلك المنطقة عن طريق القوافل القادمة من دمشق. ونأسف لعدم تمكن منظمة الصحة العالمية الآن من القوافل التي تضم بين ٨ إلى ١٠ شاحنات جرى التخطيط لتسييرها خلال الأسابيع المقبلة.

وفي حين أيدت الأغلبية الساحقة من المجلس تجديد هذه الآلية الحيوية برمتها لشمال غرب وشمال شرق سوريا عن طريق الإبقاء على الإذن بالمرور عبر اليعقوبية، استجابت روسيا مرة أخرى إلى مطالب نظام إجرامي. ويدل ذلك على تجاهل أرواح السكان التي هي عرضة للخطر، بل تجاهل أيضا لمبادئ الحياد والإنسانية والاستقلال والنزاهة في تقديم المساعدة الإنسانية التي يجب تمكينها من الوصول إلى الجميع، أيا كانوا وبأكثر الوسائل مباشرة وفعالية. وتعنت روسيا في هذه النقطة غير مفهوم ومرفوض أخلاقيا وإنسانيا.

إن الولاية التي أناطها مجلس الأمنِ للتو بالأمين العام لكي يقدم بنهاية شباط/فبراير خيارات تُمكن من إيصال المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأدوية، إلى الشمال الشرقي ذات أهمية حيوية في هذا السياق. ونناشد الجميع، وفي المقام الأول روسيا، التصرف بروح المسؤولية واتخاذ قرار في ذلك الوقت، يستند إلى نتائج تحليل الخيارات التي سيطرحها الأمين العام.

كما نشجب تجديد الآلية لفترة ستة أشهر فقط وليس لمدة ١٢ شهرا، على الرغم من أن العمليات الإنسانية تتطلب القدرة على التنبؤ والاستقرار لكي يتم إعدادها وتنفيذها بفعالية وعلى نحو مستدام. وثمة حاجة ملحة إلى أن تعود العملية السياسية إلى المسار الصحيح، ولكن يجب علينا أيضا أن نضع حدا لاستغلال المساعدة الإنسانية. فبقاء الملايين من السوريين يتوقف عليها.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): نود أن نشكر جميع أعضاء المجلس الذين صوتوا مؤيدين للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠). وكما ذكرتُ من قبل، فإنه نص توفيقي سيجعل من الممكن مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية في الشمال الغربي من سورية، حيث لا توجد طريقة بديلة للحصول على هذه المساعدة الإنسانية. وكما يعلم المجلس، فإن هذه المنظومة تعمل على أساس مجرد إخطار السلطات السورية. وهذا مؤشر هام بالنسبة للشعب السوري.

وكنا نأمل، إلى جانب ألمانيا والعديد من الوفود الأخرى المتحلقة حول هذه الطاولة، في اعتماد ولاية تفيد جميع الأشخاص الذين يعتمدون على الآلية. وعملنا بجد بالغ من أجل تحقيق نتيجة أبعد مدى. ولذلك، فإننا نشعر بخيبة أمل كبيرة ونأسف بشدة لأن المجلس لم يتمكن من تحقيق هذه النتيجة في قرار إنساني بحت بطابعه. وندعو السلطات السورية إلى احترام القانون الدولي الإنساني وإلى حماية مواطنيها والتمكين من إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء الإقليم بطريقة محايدة ودون أي عوائق.

السيد البعتي (تونس): أود أن أعرب عن ارتياح وفد بلادي إثر اتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) بشأن تمديد المساعدات الإنسانية عبر الحدود في سورية. ولا يفوتني أن أثني على جهود القائمين على صياغة الوثائق المتعلقة بالشأن الإنساني في الصياغة والتفاوض والتشاور مع بقية الأعضاء، وكذلك كل من أسهم في الوصول إلى نص يُمكّن المجلس من الخروج من وضعية اللاحركة.

وقد أعربت تونس عن دعمها لتمديد العمل بنظام المساعدات عبر الحدود في إطار توافقي. إنها مسؤوليتنا جميعا في هذا المجلس من أجل ضمان حماية الأرواح وتخفيف المعاناة الإنسانية للمحتاجين في سورية، وهو ما يستدعي منا وحدة الصف والتحلّي بالمسؤولية كي لا نخذل هؤلاء. وحتى إن لم نتخذ القرار بإجماع كل أعضاء المجلس، فإننا نعتبر أننا توافقنا على ضمان تدفق المساعدات الإنسانية نحو المحتاجين لها في سورية، وهذا هو الأهم بالنسبة لنا.

يبقى أن نؤكد أن إنهاء المعاناة الإنسانية للشعب السوري الشقيق يستدعي الوقف الشامل والمستدام لإطلاق النار في سورية، والتسريع في التسوية السياسية في إطار حوار سوري – سوري جامع برعاية الأمم المتحدة ووفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): صوتت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، الذي قدمه المشاركون في الصياغة، لتجديد آلية تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود في الجمهورية العربية السورية. وعلى الرغم من أننا تمكّنا من المحافظة على الآلية، لا يسعنا إلا تسليط الضوء على بعض جوانبها.

أولا، ينبغي أن يدفعنا شطب اثنين من المعابر، اليعربية والرمثا، استنادا إلى دوافع سياسية أكثر منها إنسانية، إلى التفكير في هذه المسألة بعناية فائقة. لقد صوتت الجمهورية الدومينيكية مؤيدة لمشروع القرار على الرغم من العواقب المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن هذا القرار لأننا نعتقد أن عمل الآلية حتى على أساس جزئي يمكن أن ينقذ حياة الملايين من الناس.

ونود أن نختم بالتنويه بالمرونة التي أبدتها الوفود في المجلس ونطلب أن نُبقي الحاجة إلى مساعدة الشعب السوري بشكل مباشر قدر الإمكان في مقدمة اهتماماتنا لاحقا عندما نتناول هذا البند مرة أخرى، وذلك على أساس الحوار وفي إطار تعددية الأطراف، مع الوفاء بالتزامنا الجماعي بالدفاع عن السكان الأكثر ضعفا وحمايتهم بأي ثمن.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر المشاركين في الصياغة على الكم الهائل من الجهد الذي بذلوه وعلى إصرارهم على الاستمرار في الكفاح الحقيقي

للإبقاء على آلية تقديم المساعدة الإنسانية عبر الحدود التي أُنشئت لأول مرة بموجب القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) قبل أكثر من خمس سنوات.

وقد عملت بلجيكا وألمانيا، والكويت في وقت سابق، بشكل وثيق للتوصل إلى نتيجة ترمي إلى دعم المدنيين السوريين في جميع أنحاء البلد. وعلى مدى السنوات الخمس، تلقى ملايين السوريين المساعدة الحيوية. ونتوجه بالشكر في ذلك العمل إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيره من وكالات الأمم المتحدة التي واصلت على الرغم من الصعوبات توفير المعونة المنقذة للحياة والمحافظة على حياة الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة إليها داخل سورية.

وعلى الرغم من العديد من التنازلات التي قُدمت، فإن النص الذي قدمه المشاركون في الصياغة هو قفزة نحو المجهول. وعلى الرغم من أن معبر اليعربية مذكور في النص، فإن مستقبله لا يزال غير واضح. ولكن الأهم من ذلك هو أن زملاءنا الذين يقودون هذه الجهود لم يسعوا إلى تحقيق مكاسب سياسية قصيرة الأجل؛ وبدلا من ذلك، أعطوا الأولوية لإنقاذ الأرواح – أرواح أبناء الشعب السوري.

وفي الوقت نفسه، لم يشارك الاتحاد الروسي في أي مناقشة جدية أو يقدّم أي بدائل كان من شأنها أن تتيح إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الشمال الشرقي من سورية بطريقة مستدامة.

ومع أخذ كل هذا بعين الاعتبار، صوتت إستونيا اليوم وقلبها يعتصره الألم. وقد أيدنا القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) من أجل إنقاذ ملايين الأرواح في إدلب، ولكننا نُعرب عن سخطنا إزاء الطريقة التي تحققت بها هذه النتيجة؛ فبدلا من التعاون، كانت الوسيلة المفضلة للتفاوض من جانب الاتحاد الروسي هي الابتزاز وإرسال إنذارات نهائية إلى الأطراف الأخرى.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا على أن إدخال تعديلات على القرار في اللحظة الأخيرة لا يغير بأي حال من الأحوال مبادئ الآلية التي كانت قائمة حتى الآن، ولا يتطلب إيصال المعونة الإنسانية موافقة السلطات السورية.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): تعلق الصين أهمية كبيرة على الحالة الإنسانية في سورية وتؤيد المجتمع الدولي في تكثيف المساعدة الإنسانية للشعب السوري. كما تؤيد عمل الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية في سورية. وقد قدمت الصين أيضا قدرا كبيرا من المساعدة إلى سورية من خلال القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وهي ملتزمة بتحسين الحالة الإنسانية هناك.

لقد كان لدى الصين دائما تحفظات على إنشاء آلية للمساعدة الإنسانية عبر الحدود في سورية. وما فتئنا ندعو إلى احترام سيادة البلد المعني وسلامته الإقليمية وإرادة حكومته لدى اتخاذ أي إجراء. وتقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود طريقة إغاثة محددة اعتمدت في ظل ظروف خاصة. ويجب تقييمها وتعديلها في الوقت المناسب بما يتماشى مع التطورات في الميدان. وتتحمل الحكومة السورية المسؤولية الرئيسية عن تحسين الحالة الإنسانية في سورية. وفي ظل الظروف الراهنة، ينبغي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والأطراف المعنية تعزيز التعاون مع الحكومة السورية وإعطاء الأولوية لتقديم المساعدة الإنسانية من داخل سورية. وينبغي للعمليات الإنسانية عبر الحدود أن تتبع بدقة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية والقانون الدولي ذي الصلة وأن تراعي مبادئ الحياد والنزاهة وعدم التسييس.

وفيما يتعلق بالمساعدة الإنسانية السورية عبر الحدود، ما فتئت الصين تشارك بنشاط في المفاوضات بشأن القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) ومشروع القرار S/2020/25، وتبذل قصارى جهدها لتجاوز الخلافات وتشجيع الأطراف على إبداء المرونة

والعمل صوب التوصل إلى حل وسط. ونشيد بالمشاركين في الصياغة والاتحاد الروسي والأمين العام غوتيريش على جهودهم ونرحب بتوصل أعضاء المجلس إلى حل وسط بشأن مسألة التمديد. وفي ضوء الحالة الراهنة، يبدو تمديد الولاية لتشمل المعبرين لمدة ستة أشهر أمر واقعي ويمكن تحقيقه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المعبرين هما أهم معبرين ويخدمان الاحتياجات الإنسانية لسورية.

ونأمل أن تواصل الأطراف المعنية إجراء حوار بناء بشأن المساعدة الإنسانية السورية عبر الحدود.

السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): كان قرارنا بالتصويت مؤيدين للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) مدفوعا بإحساس عميق بالإلحاح لتقديم الدعم الإنساني الذي تمس الحاجة إليه إلى الشعب السوري. ولا توجد حلول مثالية فيما يتعلق بهذه المسألة المعقدة التي تنطوي على تضارب في المصالح والشواغل. ويستدعي ذلك حكما قاطعا في جميع الظروف. ولذلك فإن سانت فنسنت وجزر غرينادين تؤيد ذلك الخيار من أجل حفظ الكرامة الإنسانية. وقد أعربنا جميعا بالأمس عن التزامنا بالدبلوماسية المتعددة الأطراف والتعاون (انظر S/PV.8699). ونرى التنفيذ العملي لذلك الالتزام في اتخاذ إجراءات اليوم تمكننا من إيجاد أرضية مشتركة بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية. ونتطلع أيضا إلى تقرير الأمين العام بحلول نهاية شباط/فبراير. ولا نزال نؤيد الترتيبات المثلى لتحقيق إمكانية الوصول حتى لا نحرم أي شخص من فرص الحصول على الاحتياجات الأساسية.

ولا يفوتني أن أشيد بالجهود التي تبذلها ألمانيا وبلجيكا، المشاركين في الصياغة، وكذلك الكويت، بالرغم أنها لم تعد عضوا في مجلس الأمن، في تيسير وتشجيع المناقشات بشأن هذه المسألة الهامة. لقد كانت عملية التفاوض معقدة حقا، ولكننا معجبون بالتزامهم ومثابرتهم.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب إندونيسيا باتخاذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) الذي يمدد العمل بالآلية العابرة للحدود. والواقع أنها كانت عملية معقدة وطويلة. ونشكر القائمين على الصياغة، بلجيكا وألمانيا، والكويت في وقت سابق، على تيسير المناقشات وعلى التوصل إلى حل وسط بين أعضاء المجلس.

وقد ذكر وفد بلدي أن أرواح المدنيين معرضة للخطر، ونحن مسؤولون عن التصدي لهذه المسألة العاجلة على الفور. ونعتقد أن جميع الحاضرين يشعرون بعدم الرضا ولكن المسألة، كما ذكر وفد بلدي في مناسبات عديدة، لا تتعلق بسعادتنا أو تعاستنا كأعضاء المجلس بل بإنقاذ الأرواح البشرية. ويحدونا الأمل في أن يساعد اتخاذ القرار على إنقاذ ملايين الأرواح السورية.

ومرة أخرى من الإنصاف القول إننا جميعا غير سعداء بنفس القدر، ولكني ما زلت أعتقد أنه من المناسب تقديم التهاني. وإنقاذ ٤ ملايين شخص في الشمال الغربي والشمال الشرقي ليست نتيجة مثالية. وكما ذكرت الأمم المتحدة عدة مرات، نعتقد أن معبر اليعربية لا يزال ضروريا لإيصال الإمدادات الطبية لأكثر من ١,٣ مليون شخص. ولذلك نؤيد الطلب إلى الأمين العام بأن يقدم تقريرا عن جدوى استخدام طرائق بديلة لمعبر اليعربية. ولدينا ثقة تامة في أن الأمين العام لن يدخر جهدا في كفالة تقديم أكثر التقارير شمولا وموثوقية ومصداقية في ذلك الصدد.

وتدرك إندونيسيا أن هذه الآلية قد أنشئت خلال حالة محددة، ومن المفترض أنها أداة مؤقتة في بعض المناطق ذات الوصول المحدود. ويحدونا أمل صادق في أن ينتهي النزاع السوري حتى تنتفي الحاجة إلى الآلية العابرة للحدود. وفي غضون ذلك، لا بد من إجراء تعديل على الآلية بحذر. فلنواصل التعاون لتحقيق هدفنا المشترك المتمثل في تخفيف معاناة المحتاجين في سورية.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): امتنع الاتحاد الروسي عن التصويت على القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، الذي اقترحه المشاركون في الصياغة، لغرض وحيد هو عدم عرقلة تقديم المساعدة عبر الحدود إلى محافظة إدلب السورية، وهي المحافظة الوحيدة التي لا تزال تحتاج حقا إلى هذه الطريقة لإيصال الإمدادات. وأود أن أذكر بأننا أعربنا منذ اليوم الأول للمفاوضات عن التزامنا بذلك الهدف، وفي ذلك السياق، لم نعترض على الإبقاء على المعابر التركية.

ولا يزال من غير الواضح لنا لماذا رفضت عدة وفود رفضا قاطعا طوال هذه الفترة الدخول في مفاوضات بشأن مشروع قرارنا البديل (S/2020/25). ولم نسمع بعد ما لم يتناوله مشروع القرار من حيث المضمون. فقد اعتمدنا في الأساس نفس المخطط العام. وبغض النظر عن عدد المرات التي نقول فيها إن المساعدات الإنسانية يجب أن تظل خارج أي معارك سياسية، لا نزال نشهد مناورات سياسية خطيرة ووقحة للغاية بشأن المساعدات الإنسانية لأن ''أدوات اللعبة'' هي في الواقع سكان إدلب. والواقع أن رفاههم ذاته هو الذي يبدو أن الزملاء قد خاطروا به في السعي إلى تحقيق الأهداف السياسية. ومن الصعب فهم كيف يتماشى كل هذا مع القلق على سكان إدلب، كما أعلن على نطاق واسع في جلسات أخرى.

وفي الوقت نفسه، أقترح أن ننظر في أي نوع من القرارات قد اتخذناه للتو حتى لا يكون لأحد تفسيرات مختلفة. فالقرار يمدد الولاية لمدة ستة أشهر فقط للمعبرين من تركيا إلى محافظة إدلب. لم يتم استخدام المعبر الحدودي الأردني في الرمثا منذ صيف عام ٢٠١٨ والمعبر العراقي في اليعربية منذ العام الماضي. وفي شمال شرق سورية يجري إيصال الإمدادات الإنسانية عبر المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وينعكس ذلك في تقرير الأمين العام S/2019/949. صحيح أن البعض يفضل التزام الصمت حيال ذلك.

وأود أن أقول لزميلي الإستوني إن مهمة روسيا ليست إيجاد سبل موثوقة لتقديم المساعدة إلى الشعب السوري. فتلك مهمة تقع على عاتق الأمم المتحدة بالتنسيق مع السلطات السورية. وكان ينبغي لها أن تهتم بهذه المسألة في المنطقة منذ وقت طويل. ووفقا للمبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية، يجب على الأمم المتحدة أن تفعل ذلك، وأؤكد، بالتنسيق مع السلطات السورية بناء على طلبها وبموافقتها. يجب أن تفعل ذلك. وينص القرار بوضوح على أن هذا تدبير مؤقت وعاجل يرمي إلى مساعدة الذين لا يمكن الوصول إليهم عبر الطرق القائمة. كما أنه ينص على تعزيز رصد عمليات تسليم الإمدادات إلى المحتاجين. ونرى أنه لا يمكن تنفيذ هذا الرصد بفعالية ما لم يتمكن موظفو الأمم المتحدة من الوصول إلى منطقة العمليات. وهذا ليس مجرد أمر على هوانا، بل هو بند أساسي من بنود القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الذي لم يُلتزم به قطّ على مدار السنوات الخمس من وجود الآلية – ولسبب ما، يفضل الجميع عدم التحدث عن ذلك. كما أن تقارير الأمين العام المتخصّصة تتجنب هذه المسألة. وهذا ليس من الصواب. وكذلك، بما أن القرار يدعو إلى إعداد تقرير آخر من هذا القبيل، فإننا نرغب بشدة في أن نراه يتضمن معلومات حول ما تم القيام به لكفالة وصول الأمم المتحدة بشكل مباشر إلى منطقة العمليات، سواء على صعيد العمل العلني أو على صعيد الاتصالات مع المجموعات الممثلة في إدلب.

والمهمة البارزة الثانية المطلوب أداؤها على المدى القصير، في رأينا، هي وضع العلامات على المركبات التي توصل المساعدات الإنسانية. ولا يهمنا كثيرا كيفية القيام بذلك ولا الشارات المُستخدمة. ومع ذلك، ينبغي أن تكون هذه المركبات سهلة التمييز عن حركه المرور التجارية والمركبات الأخرى. أولا، هذا شرط أمني أساسي أثناء النزاع المسلح. وثانيا، هذه مسألة تتعلق بشفافية العملية. وثالثا، هذا تدبير مهم من تدابير بناء الثقة؛ ومهما يُقل، فمن الضروري استعادة الثقة بالسلطات السورية.

ونحن مقتنعون بأنه لن تتمكن أي منظمة دولية من إنشاء عمليات مستقرة وفعالة في البلد من دون تهيئة جو من القبول. ومرة أخرى، فإن هذا ليس أمرا على هوانا، بل إنه ما تنص عليه بشكل مباشر قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. وتنص تلك الوثائق على أنه ينبغي للسلطات المركزية في البلد المضيف أن تضطلع بدور قيادي في الشروع بتقديم المساعدة على أراضيها وتوفيرها وتنسيقها. وينبغي أن نضع ذلك دائما في الاعتبار عند العودة إلى مسألة المساعدة عبر الحدود – وهي مسألة أساسية. ونرحب بكون هذا القرار يتضمن إشارة إلى المبادئ التوجيهية للمساعدة الإنسانية الواردة في قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢.

وقد أشرنا مرة أخرى إلى بعض الجوانب الإشكالية لهذه الآلية. وللأسف، فإننا لا نرى أي آفاق لحلها حتى الآن. ونأمل أن يتم عكس هذا الاتجاه المثير للقلق، وإلا فسنواجه نفس المجموعة من المشكلات عند تناول هذه المسألة مرة أخرى في الصيف. ولا يمكن إنجاز هذه المهمة إلا بعد العودة إلى المبادئ التوجيهية الأساسية لتقديم المساعدة الإنسانية، أي التنسيق مع حكومة البلد المضيف.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠). ولن نصوت لإيقاف وصول المساعدات الحيوية إلى سورية، لكننا لن نصوت أيضاً مؤيدين لقرار يحد من تقديم المساعدات إلى السكان الضعفاء ويعرض الأرواح للخطر. وعلى الرغم من امتناع أربعة من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن عن التصويت، من الواضح أننا لم نفعل ذلك لنفس الأسباب. وسأعود إلى تلك النقطة.

منذ بدء النزاع السوري، في الفترة ٢٠١١-٢٠١٢، التزمت المملكة المتحدة بتقديم أكثر من ٣,٥ بلايين دولار إسهاما في حل الأزمة الإنسانية في سورية. وقد قدمنا أكثر من ٢٨ مليون حصة تموينية، وأكثر من ١٧ مليون استشارة طبية، وما يزيد عن ١٢ مليون لقاح. لقد شهد الشعب السوري العديد من الأيام الحزينة منذ عام ٢٠١١. ولكن هذا اليوم قد يكون أحد أحزن الأيام، لأن هذه هي المرة الأولى التي يختار فيها عضو في مجلس الأمن استغلال مسألة المساعدة الإنسانية لأغراض سياسية؛ فروسيا عندما تفعل ذلك، لا تقتصر على استغلال المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة لمآرب سياسية، وإنما تقامر بأرواح الشعب السوري في المنطقة الشمالية – الشرقية. ونحن نشعر بخيبة أمل كبيرة حيث لم يترك لمجلس الأمن أي خيار، إذ قررت روسيا التعامل مع المسألة بهذه الطريقة، إلا اتخاذ قرار لا يلبي الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري.

ولم يتحسن الوضع الإنساني في سورية كثيرا، ومن دواعي أسفنا العميق أنه لا يلوح في الأفق تحسن كبير كذلك. ولا تزال الحاجة الملحة إلى المساعدة عبر الحدود قائمة، وليس في إدلب فحسب. إنها ليست أداة سياسية يمكن المساومة عليها. وينبغي أن تستند إلى الحاجة الإنسانية بصورة بحتة. وكما قال عدد من المتكلمين، طلبت الأمم المتحدة – الهيئة التي أناط بها المجتمع الدولي مسؤولية تقديم المساعدة الإنسانية وتنسيق الجهود الإنسانية – أربعة معابر و ١٢ شهرا. ولا يجوز للجهود الدبلوماسية المبذولة في التفاوض على القرار إخفاء أن هذه الاستجابة في الحقيقة غير كافية بتاتا للاستجابة للوضع في الميدان. ونرى أن استبعاد أي معبر حدودي في شمال شرق سورية هو أمر يدعو للأسف العميق. فهذا الأمر يعرّض حياة آلاف المدنيين في سورية للخطر.

وقد اعتمد أكثر من ١,٤ مليون شخص على الإمدادات الطبية عبر معبر اليعربية في العام الماضي. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن توفر الخدمات الصحية سينخفض بنسبة تصل إلى ٥٠ في المائة. وستعاني من ذلك الرعاية الصحية للمصابين بالصدمات. وستدفع الثمن خدمات الرعاية الصحية للطفل.

وسيتضرر توفير اللقاحات. ومن شأن شحنة من منظمة الصحة العالمية عبر اليعقوبية أن تزود أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ شخص بالأدوية والإمدادات الأساسية لمدة ثلاثة أشهر. وهي في طريقها، وستصل إلى أربيل يوم الأحد. ويود الروس أن يقولوا إن المساعدة الإنسانية قادمة من داخل الأراضي السورية – وبالتالي فالمعابر الحدودية غير لازمة، وقد قلنا ذلك للصحافة اليوم. إن هذا ليس تقييما من الأمم المتحدة. ولا هو بتقييم أجرته منظمات إنسانية غير حكومية مرموقة مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو صندوق إنقاذ الطفولة. وأشك كثيراً في أنه تقييم من الـ ١,٤ مليون شخص في شمال شرق سورية الذين ما برحوا يعتمدون على هذه المساعدات.

واسمحوا لي أن أتكلم بكل وضوح، حيث أبان السفير الروسي عما سيعنيه في رأيه إدراج الإشارة إلى قرار الجمعية العامة فيما يتعلق بفكرة الحاجة إلى موافقة الحكومة السورية من أجل إمرار المعونة عبر الحدود إلى سورية. وليس هناك حاجة إلى تلك الموافقة. فالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ تأتي في فقرة من الديباجة. وهي لا تنطبق على حالات عبور الحدود إلى سورية. وما ينطبق هو المبادئ الإنسانية نفسها. وهناك أربعة مبادئ: الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وهذا يعني أن المعونة يجب أن تذهب إلى من هم في أشد الحاجة إليها، وينص قرار الجمعية العامة على أن للأمم المتحدة دورا محوريا في ذلك الجهد.

ونرى ضرورة أن يكون المجلس مستعدا لاتخاذ إجراءات، بما في ذلك استعادة إمكانية الوصول عبر الحدود في المنطقة الشمالية الشرقية، إذا خلص استعراض الأمين العام إلى أن الطرق البديلة لإيصال المساعدات الإنسانية غير كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان. إن إغلاق معبر اليعقوبية يلقي بمسؤولية ضمان وصول المساعدات الحيوية إلى فئات السكان الضعيفة في شمال شرق سورية على عاتق السلطات السورية مباشرة. وقال الروس إن هذا شيء يمكن الاعتماد على السلطات السورية للقيام به. المعذرة فإني أختلف معهم، وذلك بالنظر إلى الطريقة التي تعامل بها سورية العديد من مواطنيها. هذا هو أسوأ من إعطاء الثعلب مهمة حماية حظيرة الدجاج. إن إغلاق اليعربية يعني أننا سنحتاج لأن نراقب بعناية شديدة استجابة السلطات السورية والروس، الذين لديهم أشخاص في الميدان. سننتظر منهم تقديم التراخيص اللازمة وإزالة العوائق البيروقراطية حتى يتسنى إيصال المساعدات وفقا للمبادئ الإنسانية للأمم المتحدة.

سنطلب من الأمم المتحدة تقديم تقارير منتظمة عن الحالة الإنسانية في الجزء الشمالي الشرقي من سورية. وأدعو اليوم كلا من سورية وروسيا إلى تقديم تأكيدات ملموسة للمجلس بأن أية معونة يوزعها ممثلوهم، أو أولئك المرتبطون بهم، سيتم توزيعها على أساس من هم في أمس الحاجة إليها، وفقط لمن يحتاجونها، وأن المنظمات المسجلة والعاملة في دمشق، سواء كانت مرتبطة بالأمم المتحدة أم لا، ستحصل أيضا على التصاريح وإمكانية الوصول التي تحتاج إليها لإيصال المعونة إلى الشعب السوري على أساس من هم في أمس الحاجة إليها، وفقط لمن يحتاجونها. هذا هو ما تعنيه المبادئ الإنسانية – تعني الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلالية – فهذا هو كل ما تعنيه.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أشكر كل المحيطين بالطاولة ممن بذلوا جهودا مضنية لتحقيق هذه النتيجة الليلة، وخاصة زملاءنا وأصدقاءنا من الكويت وبلجيكا الذين بذلوا جهودا مضنية طيلة سنتين للحفاظ على بقاء الآلية الإنسانية.

بينما نجلس هنا يكون الليل قد حل في إدلب. لقد خلد الناس هناك إلى الفراش الليلة الماضية وهم لا يعرفون ما إذا كانوا سيستيقظون ويستمرون في تلقي المعونة الإنسانية. الأخبار السارة الليلة هي أنهم سيستيقظون غدًا، وأنهم سيستمرون في تلقي المعونة الإنسانية، وأنه بالرغم من المعاناة التي تحملوها

من التشريد وتفجير المستشفيات والمدارس إلا أن تدفق المعونة الإنسانية على الأقل سيستمر. العمليات عبر الحدود ضرورية لتوفير المعونة. لقد فعلنا كل ما بوسعنا للحفاظ على استمرارها ولكي يواصل الـ ٢,٧ مليون شخص تلقي المعونة الإنسانية.

لكن هذا القرار يأتي بثمن باهظ. صباح الغد سوف يستيقظ ١,٤ مليون شخص في الجزء الشمالي الشرقي من سورية دون معرفة ما إذا كانوا سيتمكنون من الاستمرار في الحصول على المعونة الطبية التي يحتاجون إليها بشدة. فعلى عكس ما قاله زميلنا الروسي، لا يمكن لجميع السكان هناك الحصول على كل شيء من مصادر مختلفة. وكما قال زميلانا البريطاني والفرنسي في وقت سابق، فإن ما بين ٨ و ١٠ شاحنات تنتظر خارج اليعربية لتوصيل تلك المعونة إلى السكان المحتاجين، وهي المعونة الطبية التي تحافظ على حياة الناس. إنني أناشد السفير الروسي وروسيا أن يبذلا قصارى جهدهما للتأكد من أن وصول الشاحنات التي يتراوح عددها من ٨ إلى ١٠ شاحنات إلى الناس الذين يحتاجون إلى تلك المعونة.

لقد صوتنا ضد التعديل الشفوي الذي اقترحه الاتحاد الروسي على قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ لسبب محدد وهو أن اليعربية لا تخضع لسيطرة الحكومة السورية ولا يمكنها بسط سلطتها هناك، ولذلك نحتاج إلى دعم الروس. أناشد مرة أخرى الممثل الروسي أن يفعل كل شيء بحيث أن هؤلاء الأشخاص الذين يسألون الآن ما إذا كانوا سيتمكنون من الحصول على علاج غسيل الكلى وجميع العلاجات الطبية الأخرى يتمكنون من الحصول عليها في المستقبل.

السيدة كرافت (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): لقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت هذا المساء لسبب واحد، وفقط لسبب واحد. فبعد أشهر من المفاوضات، كان نص القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) هو السبيل الوحيد للمضي قدماً الذي يسمح بشكل معقول بتوصيل أية معونة على الإطلاق للشعب السوري. لا يمكننا استخدام حق النقض ضد مثل هذا الإجراء، لأننا ملتزمون بدعم السوريين الأبرياء إلى أقصى حد ممكن. بالامتناع عن التصويت، نحن نمنح صوتًا لأربعة ملايين سوري تم تجاهل رفاههم لفترة طويلة جدًا، لكنني أريد أن أكون واضحة تمام الوضوح حول ما حدث للتو.

ما شهدناه اليوم من الاتحاد الروسي هو صادم، فهو عدم مبالاة شامل للمعاناة الإنسانية. ليس أمامنا سوى قرار مخفّف، وغير ملائم على الإطلاق لاحتياجات الشعب السوري، بسبب عدم رغبة زملائنا الروس في الحفاظ على المستويات الحالية لتدفق المساعدات. القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) يعرض مستقبل أكثر من مليون سوري للخطر ودون داع.

سيكون من السهل القول أننا اضطررنا إلى اختيار مستحيل اليوم – الاختيار بين استخدام حق النقض ضد هذا الإجراء كموقف مبدئي لتقديم المساعدة لجميع المحتاجين إليها والتضحية بمبدأ تأمين قدر قليل من المساعدات لملايين السوريين الذين يدخلون فصل الشتاء القارص. لكن هذا سيدع روسيا تفلت من المحاسبة بسهولة كبيرة، لأنه يوعز بأنه لم يكن لدى المجلس بالفعل خيارات أخرى.

في الحقيقة، لا نجد أنفسنا في هذا الموقف لأن الظروف على أرض الواقع لم تعد تسمح بتوصيل المعونة؛ كما سمعنا مراراً وتكراراً من مسؤولي الأمم المتحدة، والآلية الحالية لتقديم المعونة عبر الحدود تعمل. ولا نحن هنا بسبب نقص الاستعداد بين أعضاء المجلس الآخرين لإيجاد طريق للمضي قدما. لقد بذل زملائي العشرة المنتخبون جهودًا كبيرة لإيجاد حل يمكن أن يوفر المزيد من الغذاء والدواء للناس. إننا نجد أنفسنا في هذا الموقف لأن الاتحاد الروسي قرر استخدام الحرمان سلاحاً ضد الشعب السوري. إنها أزمة صنعتها روسيا. إنها أزمتهم.

بالرغم من شعورنا بخيبة أمل شديدة من تعنت زملائنا الروس إلا أن الولايات المتحدة غير راغبة في ممارسة اللعبة

السياسية مع حياة السوريين الأبرياء. إنه استنتاج لا لبس فيه من مسؤولي الأمم المتحدة بأن الوضع الإنساني في سورية يسوء بشكل مطرد. ولهذا سعت الولايات المتحدة إلى تجديد كل المعابر الأربعة التي يأذن بها حاليًا القرار ٢٤٤٩ (٢٠١٨) وإضافة معبر خامس في تل أبيض في شمال شرق سورية. وهذا هو السبب في أننا لم نعرقل أي إجراء لتوفير بعض المعونة على الأقل للشعب السوري.

يجب أن تعكس السجلات أن أية محاولات لتوصيف الحالة الإنسانية على أنها تحسينات هي تحريف جسيم للحقيقة. أود أن أوضح أن موافقة السلطات السورية ليست مطلوبة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية من خلال المعابر الحدودية، كما هو الحال في جميع القرارات الإنسانية السابقة الأخرى التي اتخذها مجلس الأمن بشأن سورية.

بالرغم من أننا فخورون بموقفنا المبدئي لمساعدة كل سوري إلا أننا نشعر بخيبة أمل شديدة من عجز المجلس عن توفير ما يحتاجه الشعب السوري بكل وضوح. ليس من الصواب أبداً ترك حياة شخص واحد محفوفة بالمخاطر، لكننا اليوم حكمنا بهذا المصير على مليون شخص. إن إجراء اليوم هو ضربة ليس لمصداقية المجلس فحسب ولكن أيضا لسلطته المعنوية. دعونا نتذكر أن الأمم المتحدة طلبت – وأيدتها الولايات المتحدة بقوة – التمديد ١٢ شهرا. للأسف، وبعد ستة أشهر، عدنا هنا مرة أخرى نتيجة لإجراء اليوم. هل ستحاول روسيا مرة أخرى احتجاز المجلس رهينة؟ هل سنواجه مرة أخرى محاولات روسية لزيادة تآكل العمل الإنساني المبدئي؟

للمضي قدماً، ستبذل الولايات المتحدة كل ما بوسعها لاستعادة السلطة المعنوية للمجلس؛ ولن نخفق في تذكير هذه الهيئة بواجبها في صون السلم والأمن؛ ولن نكل في دفاعنا عن المبادئ الإنسانية؛ ولن نتوقف عن عملنا لتزويد كل امرأة ورجل وطفل سوري أخير بالموارد التي يحتاجون إليها للبقاء.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فييت نام.

بادئ ذي بدء، تشيد فييت نام بجهود القائمين بالصياغة، وأيضاً بالجهود والانخراط البناء من الشركاء المهمين الآخرين، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن الآخرون. لقد صوتت فييت نام مؤيدة للقرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)، مع الأخذ في الاعتبار أن آلية المعونة الإنسانية عبر الحدود تظل جزءًا أساسيًا من الاستجابة الإنسانية الشاملة في سورية.

ونود في هذا الصدد الإعراب عن تقديرنا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لجهوده المضنية ودعمه وعمله المستمر وفقا للولاية المنصوص عليها في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ونرى أن المكتب سيواصل عمله بطريقة فعالة وخاضعة للمساءلة.

وتشاطر فييت نام الأعضاء الآخرين شواغلهم إزاء استمرار الحالة الإنسانية المعقدة في سورية. ويتمثل موقف فييت نام في أن الحكومة السورية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تسوية تلك الحالة، بمساعدة من المجتمع الدولي. ومن الضروري أيضا ضمان إيصال المعونة الإنسانية الدولية في الوقت المناسب وبطريقة ملائمة إلى مئات الآلاف من الأشخاص الذين هم في حاجة ماسة، وعدم تحويلها أو التلاعب بها.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): من المؤسف حدوث هذا المشهد اللاإنساني في بداية الجلسة عندما صوّت مجلس الأمن ضد إرادة الجمعية العامة، وكأننا، في هذه المنظمة الدولية، أضحينا اليوم نتعامل مع ميثاقين، وليس ميثاق واحد. ميثاقٌ يعمل به البعض في هذا المجلس، وميثاقٌ جامعٌ آخر تعمل بموجبه الدول الأعضاء في الجمعية العامة.

من المؤسف أن صوت الالتزام بأحكام قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦، المُنشئ لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وهو

الصوت الذي رفعه مشكورا الممثل الدائم للاتحاد الروسي في بداية الجلسة، قد وقع ضحية أجندة سياسية تتحكم قسرا منذ اتخاذ القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالأجندة الإنسانية.

وسأشرح لكم فيما يلي الأسباب التي تدفعني لقول ذلك. فمنذ بداية الحرب الإرهابية على بلادي، بذلت حكومة الجمهورية العربية السورية قصارى جهدها لضمان استمرار توفير الخدمات الأساسية وتقديم المساعدات الإنسانية والدعم لمواطنيها كافة، دون أي تمييز، في جميع أنحاء البلاد. وقد مكنت هذه الجهود ملايين السوريين من مواصلة الحصول على مستحقاتهم الشهرية والدعم الاجتماعي والمعونات الغذائية والرعاية الصحية والتعليم المجاني والرواتب، وذلك على الرغم من حالة الحصار وفرض الإجراءات القسرية الأحادية الجانب على الشعب السوري.

وانخرطت حكومة بلادي وشركاؤها الرئيسيون في العمل الإنساني، كالهلال الأحمر العربي السوري والجمعيات الأهلية المرخصة أصولا، في تعاون جدي مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع غيرها من الجهات العاملة في المجال الإنساني، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر و ٢٧ منظمة دولية غير حكومية تم الترخيص لها بالعمل في سورية. وقدمت الحكومة السورية كافة التسهيلات والدعم لهذه المنظمات، مع التمسك التام بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، والمبادئ التوجيهية الناظمة لتنسيق وتعزيز العمل الإنساني الواردة في القرار ٤٦/١٨٢.

في مقابل جهود الحكومة السورية تلك، المدعومة من حلفائها المؤمنين بمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق، أبى ممثلو الدول الغربية في هذا المجلس، بمن فيهم القائمَين على صياغة القرارات الإنسانية، إلا أن يمعنوا في انتهاك أحكام هذا الميثاق من خلال استخدامهم لمنبر مجلس الأمن للإساءة للحكومة السورية وإطالة أمد الأزمة وعرقلة حلها.

ومما يدعو إلى الاستهجان الانحياز التام من جانب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واتخاذه موقف الشريك للدول الغربية في استعداء الدولة السورية، عبر استمرار ممثليه بنهجهم المعادي للحكومة السورية، والقائم على إغفال الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة السورية ومؤسساتها في المجال الإنساني، ودور الحكومة المحوري في تيسير عمل الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنسانيين. وكذلك وهو الأهم عبر تضمين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في تقاريره الكثير من المزاعم المفبركة والتقييمات المضلِلة والبيانات التحريضية، وهو سلوك غير مهني وساقط أخلاقيا يتناقض مع روح الشراكة والتعاون التي تتعامل بها الحكومة السورية مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومع الشركاء الإنسانيين.

لقد عبّر وفد بلادي بوضوح خلال الجلستين (انظر S/PV.8694 و S/PV.8696) اللتين عقدهما المجلس يومي ١٩ و ٢٠ كانون الأول/ديسمبر الماضي، عن الشواغل والدوافع القانونية والإنسانية والأخلاقية التي كانت وراء موقفنا الرافض لتمديد أحكام القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) الخاص بإدخال المساعدات عبر الحدود، وهو القرار الذي كان قد تم اعتماده في ظل ظروف مصطنعة لم تعد قائمة اليوم وذلك لأسباب أبرزها:

أولاً، انتفاء الصفة القانونية والأخلاقية لما يسمى بالقائمين على الصياغة، ومن وراءهم الدول الغربية، لذلك فإن أي زعم منهم وممن وراءهم بالحرص على الشعب السوري هو محض أكاذيب تدحضها ممارسات حكوماتهم القائمة على الاستثمار في الإرهاب وتكريس الاحتلال، وشن أعمال العدوان، وإدمان فرض التدابير القسرية الانفرادية على بلادي، ونهب ثرواتنا الوطنية.

ثانياً، السعي المحموم مِن جانب القائمَين على الصياغة ومن وراءهم لتجاهل أن مركز العمل الإنساني في سورية هو، وينبغي أن يبقى، العاصمة دمشق حصراً، وليس أي عاصمة أو مدينة في أي من دول الجوار وما يتعداها، وذلك انسجاما مع سيادة الجمهورية العربية السورية التي لا يمكن المساس بها وأكدت عليها قرارات مجلسكم هذا ذات الصلة.

وقد تجلى انتهاك القائمين على الصياغة بكل وضوح اليوم في كلمة الزميل الممثل الدائم لبلجيكا، عندما أشار في بيانه الاستهلالي إلى أن وفدي بلجيكا وألمانيا قاما بالتشاور مع أعضاء المجلس والدول المجاورة لسورية - هكذا قال. لكنه نسي ضرورة التشاور مع الحكومة السورية، بموجب أحكام القرار ١٨٢/٤٦. ولذلك طلب السفير البلجيكي التصويت على التعديل الشفوي الذي قدمه الزميل الممثل الدائم للاتحاد الروسي. وهذا التعديل الشفوي هو الذي يبرز أهمية التقيد بأحكام القرار ١٨٢/٤٦.

وللأسف، فقد كرر السادة الزملاء، سفراء كل من إستونيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، في بياناتهم نفس التفسير الأحادي الجانب لأحكام القرار الجديد (القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠)) عندما قالوا - وأنتم سمعتموهم بشكل واضح - إن تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود لا يستدعي أبدا التشاور والتنسيق مع الحكومة السورية. وهذا بالطبع عكس الكلام والتفسير المنطقي والقانوني الذي قدمه، مثلا، سعادة سفير الصين وسعادة سفير الاتحاد الروسي، وسفراء آخرون.

ثالثا، لم يف القائمَين على الصياغة ومن وراءهم بأحكام قرار الجمعية العامة المحوري ١٨٢/٤٦- كما قلت - الناظم للعمل الإنساني، الذي يؤكد على احترام السيادة الوطنية للدولة المعنية والتعاون معها في تقديم المساعدة للمحتاجين إليها، وليس مجرد تزويدها بإخطارات شكلية لا تلبي الحد الأدنى من معايير الشفافية والمهنية والمصداقية اللازمة.

رابعا؛ تجاهل القائمان بالصياغة ومن وراءهم التطورات الحاصلة على الأرض، منذ اعتماد القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) في ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٤، وهي التطورات المتمثلة، ضمن جملة أمور، في استعادة الحكومة السورية وحلفاؤها جميع المناطق التي كانت الأمم المتحدة تسميها بالمحاصرة أو صعب الوصول إليها. واليوم لا توجد مناطق محاصرة أو يصعب الوصول إليها.

خامسا؛ افتضاح الحقائق المرتبطة بالدعم اللامحدود الذي وفرت حكومات دول معروفة للإرهاب بعد طول إنكار واستخدامها المعابر الحدودية التي لا تسيطر عليها الحكومة السورية - مثل معبر اليعربية، على سبيل المثال - لضمان استمرارية وصول إمداداتها من مال وسلاح، بما في ذلك الأسلحة الكيميائية، للتنظيمات الإرهابية ولتهريب ما تنهبه من ثرواتنا من نفط وآثار ومقتنيات.

سادسا؛ عجز القائمون على مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وعلى آلية الرصد التابعة للأمم المتحدة عن ضمان وصول المساعدات الإنسانية لمستحقيها من المدنيين السوريين وعدم وقوعها في أيدي التنظيمات الإرهابية التي دأبت، لسنوات، على نهب واستخدام تلك المساعدات لتعزيز نفوذها وتمويل أنشطتها الإرهابية ولكسب ولاءات عناصر جديدة وضمها إلى صفوفها. هذا هو الوضع القائم في مدينة إدلب ومحيطها الخاضعين لسيطرة تنظيم جبهة النصرة الإرهابي، كما تعرفون، وهو تنظيم يستمد شريان الحياة والبقاء من دعم النظام التركي المارق له، عبر غرفة العمليات في مدينة غازي عنتاب - وهي المدينة التي اختارتها الأمم المتحدة لإقامة غرفة عمليات إنسانية فيها .

ومن سيطرته على معابرنا الحدودية مع تركيا وما يرد عبرها من مال وسلاح ومساعدات. ومن يعلم؟ فربما يحمل الإرهابيون - الذين ينقلهم النظام التركي علنا من شمال غرب سورية، في إدلب، إلى ليبيا - قسطا من مؤونتهم من هذه المساعدات الأممية - أي صار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية اليوم يقدم مساعدات غذائية وإنسانية لإرهابيي إدلب الذين يقصدون طرابلس، في ليبيا، عن طريق تركيا. هذا هو العمل الإنساني الذي يريده البعض. وسيقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالطبع، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، كالعادة، بإصدار الإشادة تلو الإشادة بانتهاكات النظام التركي للقانون الدولي ودعمه للإرهاب. وستطالب الدول بمكافأته عليه، فأي نفاق هذا؟

سابعا؛ عجز مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وآلية الرصد عن تقديم إيضاحات كافية حول ماهية ما يسمى ”بالشركاء

والشركات المستقلة من طرف ثالث” الشريكة لها، وذلك على الرغم من مطالباتنا الرسمية المتكررة في هذا الشأن. لقد آن الأوان لتوقف البعض عن نهجه القائم على ممارسة السياسة والدبلوماسية عن بعد، كمن يلعب بجهاز ”PlayStation“ والانخراط، وبشكل خاص من قبل من يدعون القيام بالصياغة الإنسانية بشكل مهني وموضوعي لدعم جهود الدولة السورية ومؤسساتها في المجال الإنساني والكف عن كيل الاتهامات وحملات التشهير والاستعداء.

ختاما، يجدد وفد بلدي التأكيد على أن الأولوية هي لتحسين الوضع الإنساني في سورية ولا يتم ذلك إلا عبر دعم جهود الحكومة السورية وحلفائها وإنهاء التدابير القسرية الأحادية الجانب المفروضة على الشعب السوري والكف عن محاولات عرقلة عملية إعادة الأعمار وتحقيق التعافي وتهيئة البيئة المناسبة لعودة المهجرين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/25، المقدم من الاتحاد الروسي، معروض على أعضاء المجلس، كيف يرغب الاتحاد الروسي في المضي قدما؟

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في ضوء اتخاذ القرار ٢٥٠٤ (٢٠٢٠) مؤخرا، يود الاتحاد الروسي أن يسحب مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/2020/25.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أعرف أن الوقت يمضي سريعا؛ وسأتوخى الإيجاز. دأبت على ممارسة في مجلس الأمن هي الدفاع عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هنا في الأمم المتحدة كلما هاجمه الممثل السوري. وأود أن أشير إلى أن الشيء نفسه ينطبق على هذه المناسبة.

إن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم المتحدة يضطلعان بعمل رائع في أصعب الظروف في الميدان. وقد سمعت ما قاله الممثل السوري عن مقدار المساعدات التي تقدمها السلطات السورية إلى شعبها، وسنتابع ذلك في الجلسات المقبلة. وسأعتبر أن ذلك التزام من السلطات السورية بالسماح للمنظمات غير الحكومية بالدخول إلى سورية والسماح لها بتوزيع المساعدات الإنسانية إلى أشد الناس احتياجا. وسنحاسبه على ملاحظاته.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.